الإدارة الأميركية تشيد بالرئيس المصري بشأن مواجهة الإرهاب

ترامب يستقبل السيسي وسط تبدل في لهجة واشنطن حيال القاهرة

يستقبل الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمس نظيره المصري عبد الفتاح السيسي، عازما على تعزيز العلاقات بين البلدين وتجاهل الانتقادات التي كانت الإدارة السابقة توجهها إلى القاهرة بشأن حقوق الإنسان.

ويعلق السيسي الذي كان من أوائل مهنئي ترامب مباشرة بعد إعلان فوزه المفاجئ بالرئاسة، أهمية خاصة على هذا اللقاء، إذ لم يسبق أن تلقى دعوة من الرئيس السابق باراك أوباما لزيارة البيت الأبيض.

وستكون مكافحة تنظيم "داعش" في صلب المحادثات، كما سيتم طرح مسألة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني خلال اللقاء الذي لن يليه مؤتمر صحافي مشترك.

ومصر هي إحدى دولتين عربيتين مع الأردن، وقعتا معاهدة سلام مع إسرائيل، وقد لعبت تاريخيا دورا مركزيا في تحالفات الولايات المتحدة الإقليمية.

ووجه ترامب رسائل ملتبسة بشأن الخط الذي ينوي تبنيه حيال عملية السلام في الشرق الأوسط المتعثرة منذ أبريل 2014، فاعتبر أن حل الدولتين (إسرائيل وفلسطين) ليس الحل الوحيد الممكن، مخالفا موقفا ثابتا للإدارة الاميركية على مدى عقود.

وسبق أن التقى رجل الأعمال الثري والقائد الأعلى السابق للقوات المسلحة المصرية في سبتمبر في نيويورك في وقت كانت حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية على أشدّها.

وأثنى ترامب في ذلك الحين على محاوره قائلا إنه "رجل رائع. أمسك بزمام السلطة في مصر». وتشيد إدارة ترامب بقوة اليوم بالرئيس الذي يحكم مصر بقبضة من حديد، فترحب بـ"التدابير الشجاعة" التي اتخذها في المجال الاقتصادي وفي مكافحة الإرهاب.

ويعتبر الرئيس المصري ان ترامب أكثر تفهما من سلفه في شأن ضرورة مواصلة مكافحة الجهاديين والاسلاميين. وتبدو القاهرة راضية عن إشارات من إدارة ترامب والكونغرس الى انهما يمكن ان يدرسا امكان ادراج جماعة الإخوان المسلمين على لائحة الارهاب، وهي خطوة تنتقدها اوساط عدة في واشنطن.

لقاء سابق بين ترامب والسيسي

استياء منظمات غير حكومية

كما سيعطي اللقاء مؤشرات هامة بشأن الأسلوب الذي ينوي الرئيس الأميركي اعتماده حول موضوع حقوق الإنسان مع القادة الذين توجه إليهم أصابع الاتهام بهذا الصدد.

وسبق لفريق ترامب أن أعطى مؤشرا بشأن هذا الموضوع، حين قال مسؤول أميركي أنه سيتم التطرق إلى مسألة حقوق الإنسان "بشكل خاص وأكثر تكتما"، مضيفا "نعتقد أنها الطريق الأكثر فاعلية لطرح هذه المواضيع».

وأثار هذا النهج استياء المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان.

وقالت مسؤولة منظمة "هيومن رايتس ووتش" في واشنطن ساره مارغون إن "دعوة السيسي للقيام بزيارة رسمية الى واشنطن في وقت يقبع عشرات آلاف المصريين في السجون وعاد التعذيب نهجا مطروحا، طريقة غريبة لبناء علاقة استراتيجية مستقرة».

وكانت إدارة أوباما جمدت مساعدتها العسكرية لمصر عام 2013 بعد إطاحة الرئيس الإسلامي محمد مرسي وحملة القمع الدموية التي استهدفت أنصاره.

غير أن دور مصر المحوري، وهي الدولة الأكبر عدديا والأفضل تسليحا بين البلدان العربية، دفع البيت الأبيض إلى تعديل موقفه واستئناف إمدادات الأسلحة الثقيلة لها عام 2015.

وتمنح الولايات المتحدة مصر سنويا مساعدات بقيمة تقارب 1،5 مليار دولار، بينها 1،3 مليار دولار من المساعدات العسكرية.

ووعد البيت الأبيض بالإبقاء على مستوى "قوي وكاف" من الدعم لمصر، غير أنه لم يعلن أي تعهدات بالأرقام، في وقت طرحت الإدارة الجديدة أول ميزانية لها يتوقع أن تكون موضع جدل حاد في الكونغرس، وتتضمن تخفيضا كبيرا للمساعدات الخارجية.

لكن هل الإدارة الجمهورية الحالية على استعداد فعلا لاعتبار جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها محمد مرسي "منظمة إرهابية"؟

رد مسؤول أميركي كبير قبل الزيارة بالقول "إن الرئيس يود الاستماع إلى موقف الرئيس السيسي حول هذا الموضوع"، مضيفا "على غرار دول أخرى، لدينا مخاوف بشأن أنشطة الإخوان المسلمين في المنطقة».

«هيومن رايتس ووتش»:

الاحتلال يمنع دخول وخروج موظفي منظمات حقوقية من غزة

أعلنت منظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية أمس ان اسرائيل تمنع دخول موظفي منظمات حقوق الانسان الى قطاع غزة او الخروج منه، ما يعرقل عملهم في القطاع الفلسطيني المحاصر الذي تسيطر عليه حركة حماس.

وقال بيان صادر عن المنظمة ان التقرير الذي أصدرته يوثق "كيف تمنع اسرائيل موظفي حقوق الانسان بشكل ممنهج من دخول غزة او الخروج منها، حتى عندما لا تكون لدى السلطات الامنية الاسرائيلية شبهات أمنية مرتبطة بهم كأفراد».

وبحسب "هيومن رايتس ووتش"، فان المنظمة لم تحصل الا مرة واحدة منذ عام 2008 على إذن بادخال موظفين أجانب الى قطاع غزة عبر اسرائيل.

وتفرض اسرائيل منذ عشر سنوات حصارا جويا وبريا وبحريا على القطاع الذي يبلغ عدد سكانه أكثر من مليوني شخص. وتم تشديد الحصار البري والبحري والجوي الذي فرض في حزيران/يونيو 2006 على القطاع اثر خطف جندي اسرائيلي، في حزيران/يونيو 2007 اثر سيطرة حركة حماس على القطاع.

وتغلق مصر معبر رفح، المتنفس الوحيد للقطاع الذي يعاني من أزمة إنسانية وركود اقتصادي.

وأكد البيان انه "لم تتمكن هيومن رايتس ووتش ولا منظمة العفو الدولية من إدخال موظفين إلى غزة عبر مصر منذ 2012».

وذكرت المنظمة الحقوقية ومقرها في نيويورك ان الوصول الى القطاع مهم للنظر في ادعاءات ارتكاب انتهاكات خلال حرب عام 2014 المدمرة.

وافتتحت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقا أوليا في جرائم مفترضة ارتكبها الطرفان الاسرائيلي والفلسطيني خلال الحرب التي استمرت من تموز/يوليو الى آب/اغسطس 2014.

وأكدت سري بشي من هيومن رايتس ووتش انه "إذا أرادت إسرائيل أن تأخذ المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية حجتها بأن تحقيقاتها الجنائية كافية، فإن الخطوة الأولى التي عليها اتخاذها هي السماح للباحثين الحقوقيين بكشف كل المعلومات المناسبة». وتابعت "تطرح عرقلة عمل المنظمات الحقوقية أسئلة ليس فقط حول رغبة السلطات العسكرية الإسرائيلية في إجراء تحقيقات جدية، بل أيضا حول قدرتها على ذلك».

ومن جانبها، قالت متحدثة باسم الادارة المدنية التابعة لوزارة الدفاع والمسؤولة عن تنسيق انشطة الجيش الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تشرف على منح التصاريح، ان "كافة الطلبات يتم دراستها بحذر».

وأضافت المتحدثة "ننسق بانتظام عبور العديد من منظمات حقوق الانسان" مشيرة الى منظمة اطباء بلا حدود كمثال.

من جهتها قالت بشي لوكالة فرانس برس انه مع ان اسرائيل تسمح بدخول الموظفين الذين يعملون في منظمات انسانية الا انها لا تمنح اذنا بدخول ناشطين حقوقين، بسبب مخاوف أمنية.

وانتقدت هيومن رايتس ووتش ايضا القيود التي فرضتها حركة حماس الاسلامية التي تسيطر على القطاع مؤخرا بعد اغتيال أحد مسؤوليها في القطاع في 24 آذار/مارس الماضي والتي اتهمت اسرائيل بالوقوف ورائها.

وفرضت الحركة قيودا على الخروج من القطاع بينما تواصل التحقيقات.

أكد أن الاتحاد استعاد زمام الأمور

الرئيس الأميركي يثني على «الأوروبي» لبقائه موحدا بعد قرار بريكست

أثنى الرئيس الأميركي دونالد ترامب على الاتحاد الأوروبي لحفاظه على وحدته بعد قرار بريطانيا الانفصال عنه، في مقابلة نشرتها صحيفة «فاينانشل تايمز» أمس الأول الأحد.

وقال ترامب معلقا على بريكست "ظننت حين حصل ذلك أن (بلدانا) أخرى ستتبع، لكنني أعتقد فعلا أن الاتحاد الأوروبي استعاد زمام الأمور».

وهنأ الرئيس الأميركي الكتلة الأوروبية على قيامها بـ"عمل جيد جدا للم شملها" بعد صدمة نتائج الاستفتاء البريطاني في 23 يونيو.

كما لفت إلى أن الاتحاد الأوروبي تبنى خلال الأشهر الأخيرة "ذهنية مختلفة للبقاء موحدا».

وتتباين هذه التصريحات مع موقف ترامب في كانون الثاني/يناير، حين توقع ان "تخرج دول أخرى" من الاتحاد الأوروبي على غرار لندن، واصفا بريكست بأنه "أمر عظيم».

وأثار ذلك الموقف الذي جاء في مقابلة مشتركة لصحيفتي "ذي تايمز" البريطانية و"بيلد" الألمانية قبل أيام قليلة من تولي مهامه رسميا، استياء القادة الأوروبيين.

ورد الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أن الاتحاد الأوروبي "ليس بحاجة إلى نصائح خارجية تقول له ما عليه أن يفعل».

كما ردت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في ذلك الحين بالقول "نحن الأوروبيين نمسك مصيرنا بأيدينا».

ورأى ترامب في المقابلة الأحد أن بريكست سيكون إيجابيا للطرفين اللذين يتفاوضان بشأنه.

وقال "أعتقد فعلا أن ذلك سيكون ممتازا جدا للمملكة المتحدة وأمرا جيدا جدا أيضا للاتحاد الأوروبي».

وحصل ترامب خلال حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية على دعم نايجل فاراج، رئيس حزب "استقلال بريطانيا" المعادي لأوروبا وللمهاجرين، والذي لعب دورا محوريا من أجل خروج بلاده من الاتحاد الأوروبي.

وباشرت لندن رسميا الأربعاء آلية الانفصال، وأعلن المتحدث باسم البيت الأبيض شون سبايسر في رد فعل رسمي "إننا نحترم إرادة الناخبين البريطانيين».

وأضاف "أيا كان مستقبل العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، نريد أن تبقى المملكة المتحدة زعيما قويا في أوروبا (...) والعالم».

لكن لا يزال هناك توتر بين بروكسل وواشنطن، وقد ظهر الخميس حين أعلن رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر ممازحا أنه على استعداد لتشجيع حركات استقلالية في الولايات المتحدة إن لم يتوقف ترامب عن إبداء تاييده لبريكست.

بعد ثلاثة أشهر من إقراره

القرار الأممي بشأن الاستيطان يبقى «حبراً على ورق»

بعد ثلاثة أشهر على قرار الامم المتحدة التاريخي الذي يدين الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، يحذر الخبراء من ان القرار لن يكون لديه اي تأثير بينما تستعد اسرائيل لبناء أول مستوطنة منذ أكثر من 25 عاما.

واعتمد مجلس الامن الدولي في ديسمبر القرار رقم 2334، دون اي تأثير يذكر في وقف البناء الاستيطاني، بينما أعلن مسؤولون اسرائيليون سلسلة وحدات استيطانية جديدة في الاسابيع التي أعقبت القرار.

وكانت الادارة الاميركية الجديدة برئاسة دونالد ترامب ذكرت هذا القرار كمثال على استهداف اسرائيل في الامم المتحدة. بينما اعتبر دبلوماسيون ان القرار ليس له صلة بالواقع، وحتى له آثار عكسية، بينما وصفه أحدهم انه "زوبعة في فنجان».

وفي 23 ديسمبر، أصدر مجلس الامن الدولي للمرة الاولى منذ 1979 قرارا يدين بناء المستوطنات اليهودية في الاراضي الفلسطينية المحتلة بعد ان امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت، وذلك بعد سنوات من التوتر بين حكومة نتانياهو وادارة الرئيس الأميركي باراك اوباما.

ويطالب القرار اسرائيل بالوقف الفوري والكامل لانشطتها الاستيطانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والقدس الشرقية.

وردت اسرائيل بعنف على القرار، وسحبت سفراءها من الدول التي دعمت القرار وهددت بفرض عقوبات.

وبالاضافة الى ذلك، أعلنت الدولة العبرية عن خطط لبناء اكثر من 5500 وحدة سكنية استيطانية جديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، منذ كانون الثاني/يناير الماضي.

وأعلنت اسرائيل أيضا الاسبوع الماضي عزمها بناء أول مستوطنة مدعومة رسميا من قبل الحكومة منذ أكثر من 25 عاما.

وتعهدت سفيرة الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة نيكي هالي باتباع مقاربة مختلفة تماما تجاه الدولة العبرية، أمام أكبر لوبي مؤيد لاسرائيل في الولايات المتحدة مؤكدة أن زمن "تقريع" الدولة العبرية "ولّى».

ويعتبر المجتمع الدولي كل المستوطنات غير قانونية، سواء اقيمت بموافقة الحكومة الاسرائيلية ام لا، وانها تشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام.

ويعكس تسريع وتيرة الاستيطان رغبة الحكومة في اغتنام فترة حكم ترامب بعد ثماني سنوات من ادارة باراك اوباما التي كانت تعارض الاستيطان.

استمرار الكيان الصهيوني في ممارساته الاستيطانية رغم قرار الأمم المتحدة

وقت متأخر كثيرا

وتعد الحكومة التي يتزعمها نتانياهو الاكثر يمينية في تاريخ اسرائيل، وتضم مؤيدين للاستيطان دعوا منذ تولي ترامب الرئاسة الى الغاء فكرة حل الدولتين وضم الضفة الغربية المحتلة.

مع ان الرئيس الاميركي الجديد الذي أكد دعمه الكامل لاسرائيل، طلب من نتانياهو "التريث في مسالة الاستيطان" بينما تدرس ادارته طرق استئناف المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية المتعثرة.

واعتبر مبعوث الامم المتحدة للشرق الاوسط السابق روبرت سيري ان القرار حكم عليه بالفشل قبل اقراره كونه جاء في وقت متأخر للغاية من ولاية ادارة باراك اوباما.

وقال سيري لوكالة فرانس برس "اني اؤيد مضمون القرار، ولكنه مثال على ما يمكن ان يحدث في حال حصول أمر في وقت متأخر كثيرا».

وبحسب سيري، فانه لو لم تقم ادارة اوباما باستخدام حق النقض (الفيتو) لقرار مماثل في عام 2011، فانه لكان تسبب بالضغوطات على اسرائيل.

وأضاف "ولكن ما رأيناه الان هو أن القرار اصبح محور كافة انشطة اسرائيل فيما تدعي الولايات المتحدة انه مثال آخر على تقريع اسرائيل».

تراجع بريطانيا

وعلى سبيل المثال، بدا ان بريطانيا تراجعت عن القرار في وقت لاحق، فبعد تصويتها لصالح القرار في الامم المتحدة، رفضت لاحقا دعم بيان في مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط عقد في باريس في يناير الماضي، والذي عارضته اسرائيل بشدة.

وكان هناك تكهنات ان لندن كانت متخوفة جزئيا من ازعاج ادارة ترامب الجديدة.

ومن جانبه، أكد الان بيكر وهو دبلوماسي اسرائيلي كبير ومفاوض سابق ان ما قام به ترامب والحكومة الاسرائيلية، جعل القرار غير متصل بالواقع كثيرا. وقال بيكر "اوباما كان في نهاية ولايته وشعر ان بامكانه التعبير بصراحة عن انتقاداته. والان على منتقدي اسرائيل ان يضبطوا انفسهم».

وكان مبعوث الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف أكد في 24 آذار/مارس الماضي في تقريره الأول إلى مجلس الأمن منذ تبني القرار إن "إسرائيل لم تتخذ أي إجراء في هذا الاتجاه" خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ويشير سيري الى ان اعلان دونالد ترامب رغبته خفض التمويل الاميركي الى الامم المتحدة يقلل هامش المناورة للامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريش.

وبحسب سيري فان الخلافات حول اسرائيل والفلسطينيين تهدد بتخريب عمل الامم المتحدة في مناطق أخرى من العالم.

وأضاف "هذا قد يضعف أعمال الامم المتحدة بذاتها».

وقال دبلوماسي اوروبي اشترط عدم الكشف عن اسمه "كنا نعرف جميعنا انه لن يكون هناك أي تأثير حقيقي. الامر كان متعلقا أكثر بتوضيح موقف».

وأضاف "لا نشير بعد الان الى قرارات من الثمانينيات. بل نشير الى قرار من عام 2016».